معلومات أساسية

تمويل التنمية النظيفة لمواجهة تغير المناخ

تتفاوض البلدان المختلفة بشأن القيام بإجراءات تعاونية طويلة الأجل فيما يتصل بتغير المناخ. ويستند هذا التفاوض إلى النتائج العلمية التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي تبين له في العام الماضي أن متوسط درجة حرارة سطح الكرة الأرضية قد يرتفع بمقدار أربع درجات مئوية إذا لم تكن هناك تخفيضات في انبعاثات الغازات التي تسهم في آثار الدفيئة الحابسة للحرارة.

ومن المقدر للاتفاق الجديد أن يستكمل في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المقرر عقده في نهاية عام ٢٠٠٩ في كوبنهاغن. وفي نفس الوقت، سيوفر مؤتمر الدوحة المعني بتمويل التنمية لعام ٢٠٠٨ فرصة هامة لمناقشة آليات التمويل التي تمكّن البلدان النامية من مواجهة تغير المناخ.

ويتوقع للجهود المبذولة من أجل تمويل إجراءات ناجعة لمواجهة تغير المناخ أن تستند إلى بعض الآليات القائمة بالفعل في إطار بروتوكول كيوتو، وأن تتجاوز هذه الآليات كذلك. وتتضمّن وسائل قائمة على السوق، مثل الاضطلاع بإنشاء سوق للكربون ووضع برنامج استثماري ذي تمويل عالمي لمساعدة البلدان النامية في نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة بهدف التكيف مع تغير المناخ والتقليل من هذا التغير.

وتُعد هذه الآليات المالية أساسية على صعيد "البرنامج الجديد الملائم للبيئة" الذي نادى به السيد بان- كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، ليكون مبادرة عالمية لتهيئة فرص العمل وتحقيق الرخاء مع القيام، في نفس الوقت، بمعالجة مشكلة تغير المناخ.

الآليات المالية الجديدة

صرح السيد إيفو دي بوير، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن المتفاوضين الذين يقومون بدراسة نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن ينبغي لهم أن ينظروا في ''كيفية توفير الهيكل المالي المتسم بالمهارة الذي من شأنه أن يمكن البلدان، دون الاقتصار على البلدان السريعة النمو، من جعل نموها الاقتصادي ملائماً للبيئة مع تجنب الأخطاء التي وقعت فيها البلدان المتقدمة النمو''.

ولدى استحداث الهيكل المالي العالمي اللازم لمعالجة تغير المناخ، اتفقت البلدان على أن تسترشد بمبدأ 'الاضطلاع بمسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة مع تهيئة قدرات تختلف من بلد إلى آخر' في إطار اتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. ويعكس ذلك الفكرة القائلة بأن الآلية الجديدة ينبغي لها أن تضمن للبلدان النامية، التي ليست مسؤولة إلا عن جزء صغير نسبياً من الرصيد المتراكم من المساهمات الفردية في عمليات الانبعاث الحالية لغازات الدفيئة، إمكانية الوفاء باحتياجاتها من الطاقة دون المساس بنموها الاقتصادي وجهود مكافحة الفقر لديها.

وتسمى سوق الكربون الأوروبية، التي تشكلت في سياق الاسترشاد ببروتوكول كيوتو، مجموعة "التكملة والتجارة"، وهي تخصص أرصدة من أرصدة الائتمان التابعة للجهات الباعثة للكربون، التي تقوم بشراء وبيع ما لديها من أرصدة للائتمان وفقاً لمدى تجاوزها لمخصصاتها أو للحد منها. وتجري أيضاً في الوقت الراهن نظم مماثلة للتجارة في عمليات انبعاث الغازات، وذلك فيما بين عدد من الولايات داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن للآليات ذات الصلة أن تضطلع بما هو أكثر من ذلك بكثير. فبروتوكول كيوتو قد يوفر جزءاً من الخطة المتعلقة بنتائج مؤتمر كوبنهاغن. وآلية هذا البروتوكول المتصلة بالتنمية النظيفة تسمح للبلدان الصناعية بأن تحقق أرصدة ائتمانية لانبعاث الغازات من خلال الاستثمار في مشاريع الحد من ذلك الانبعاث في البلدان النامية.

وقد اضطلعت آلية التنمية النظيفة في الوقت الراهن بالاستثمار في أكثر من ١١٦٠ مشروعاً في ٤٩ بلدا، ومن المتوقع لها أن تولد ما يزيد على ٢,٧ بليون من تخفيضات الانبعاث المصدقة، وذلك بحلول وقت انتهاء فترة الالتزام الأولى ببروتوكول كيوتو في عام ٢٠١٢، مع تساوي كل تخفيض بطن واحد من ثاني أكسيد الكربون.

وتشير تقديرات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى أن مشاريع آلية التنمية النظيفة التي استهلت في عام ٢٠٠٦ سوف تفضي إلى ٢٥ بليون دولار من استثمارات رأس المال، وكذلك إلى أن مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، التي تم تسجيلها في عام ٢٠٠٦، سوف تنتج ٥,٧ بلايين دولار من الاستثمار الرأسمالي. وتقول الاتفاقية إن هذا يعادل مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية الخاص بسياسات الطاقة ومشاريع الطاقة المتجددة في نفس هذه البلدان.

العمليات الاقتصادية المناسبة للبيئة

قال الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان-كي مون إن العالم على وشك الدخول في "عصر العمليات الاقتصادية المناسبة للبيئة"، وأشار إلى الزيادة الكبيرة في الاستثمارات في ميدان الطاقة المتجددة وتكنولوجيات كفاءة الوقود، بالإضافة إلى سائر التكنولوجيات الملائمة للبيئة. وأوضح أنه يمكن توجيه النمو الاقتصادي المطلوب في اتجاه يتسم بانخفاض استهلاك الكربون، وذلك في إطار الأخذ بسياسات صحيحة والعمل في سياق عالمي.

الأمم المتحدة

وصرّح السيد بان-كي مون أيضا، أنه "في حالة القيام بالمعالجة اللازمة على نحو صحيح، يلاحظ أن الجهود المبذولة من أجل التصدي للأزمة المالية يمكن لها أن تعزز من تلك الجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ".

ومنذ وقوع الأزمة المالية العالمية، كان ثمة شعور بالقلق خشية تقليص التمويل الموجه نحو مواجهة تغير المناخ. لكن الأمين العام حث على الإتيان بحلول من شأنها أن تعزّز الطلب وأن تعالج القضايا التي تشغل جميع السكان، ولاسيما الفقراء.

وأضاف قائلاً "إننا مرتبطون بوصفنا زعماء عالميين بكفالة تهيئة حلول للأزمة المالية العالمية تتسم بحماية مصالح المواطنين جميعاً، لا مواطني البلدان الغنية وحدها. وأولئك الذين تخلّفوا عن فترة الرخاء السابقة — أو من يسمون 'البليون المقيمون في القاع' ممن يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم — لابد وأن يشاركوا في المرحلة الاقتصادية القادمة. وينبغي أن يقال مرة أخرى إن حل مشكلة الفقر يمثل أيضاً حلاً لتغير المناخ، مما يعني الاضطلاع بنمو ملائم للبيئة. وهذا يشكل مدخلاً للتنمية بالنسبة لفقراء العالم وطريقاً للمستقبل بالنسبة لأغنيائه".

وصرح السيد أخيم ستاينر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي أعلن مؤخراً مبادرة الاقتصاد الملائم للبيئة، بأن "أزمات الشؤون المالية والوقود والغذاء في عام ٢٠٠٨ تمثل جزءًا من فشل الأسواق على نحو أوسع نطاقاً، وأن هذه الأزمات قد أفضت إلى خسائر أكثر عمقاً وإزعاجاً في رؤوس الأموال الطبيعية والأصول المستندة إلى الطبيعة القائمة، حيث اقترن الأمر بالإفراط في الاعتماد على وقود أحفوري يتسم بالمحدودية وكثرة الإعانات المالية المقدمة له".

وأضاف أيضاً "إن الوجه الآخر للعملة في هذا الشأن يتمثل في تلك الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الهائلة التي قد تترتب على مكافحة تغير المناخ وإعادة الاستثمار في الهياكل الأساسية الطبيعية — والفوائد ذات الصلة تتراوح بين فرص العمل الجديدة الملائمة للبيئة داخل نطاقات تتسم بنظافة الطاقة والتكنولوجيا وكذلك فرص العمل في ميدان الزراعة المستدامة والاستثمارات القائمة على الحفظ".

التمويل بوصفه أداة رئيسية في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ

اتفقت البلدان على أن أية نتائج للمفاوضات ذات الصلة لا بد وأن تتضمن هدفاً عالمياً طويل الأجل يتمثل في تخفيض عمليات انبعاث الغازات لإبقاء ارتفاع درجات الحرارة في أدنى حد له. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت البلدان على أن أية صفقة جديدة ينبغي أن تشمل تقديم المساعدة اللازمة للبلدان والمجتمعات التي تكافح من أجل التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثار هذا التغير، وأن تتضمن آليات من شأنها أن تجعل تكنولوجيات تخفيض انبعاث الغازات أيسر منالاً بالنسبة للبلدان النامية، مع توفير التمويل الضروري لمواجهة تغير المناخ.

ويقول السيد دي بوير "إن ثمة مشكلة عالمية ضخمة بحاجة إلى حل على صعيد العالم بهدف تقليل تكلفة التخفيف من آثار تغير المناخ وكفالة التمويل اللازم للتكيف في هذا الصدد. ولئن كان تضافر العمل يعد عاملا مخفضاً للتكلفة إلى حد كبير، فإن الحاجة إلى تسخير كل ما في حوزتنا من وسائل للتمكن فعلا من كسب ذلك التحدي لا تخفى على أحد".

ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة، فإن الطلب على الطاقة سيزيد عالميا بنسبة ٥٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وستتطلب البنية الأساسية لإمدادات الطاقة على صعيد العالم استثمارات يبلغ مجموعها ٢٢ تريليون دولار، تستأثر البلدان النامية بنصفها تقريبا.

وحتى في أوقات الرخاء، أعلن المنتقدون أن الإجراءات المتخذة لمواجهة تغير المناخ ستكون باهظة التكلفة، وذات عواقب وخيمة على الاقتصادات. غير أن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وجد أن الإجراءات الخاصة بتخفيف انبعاث الغازات المسببة لتغير المناخ لن تقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، إلا بمقدار ثلاث نقاط مئوية على أكثر تقدير، خلال العشرين عاماً.

وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك ضرورة لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية من أجل تقليص انبعاث الغازات والتكيف مع آثار تغير المناخ. وقد خلص تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أنه ثمة حاجة إلى تقديم تمويل إضافي لعملية التكيف بقيمة ٨٦ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٦، من خلال تحويلات من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، وذلك لصون التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.